

دراسة حول قانون انتخاب جهيد للبنان جديد

اولا - توطئة :

يبحث جميع الاطراف في لبنان عن صيغة عصرية مناسبة للبنان الجديد ، وحتى اليوم لم يتم التوصل الى تحديد طبيعة هذه الصيغة للاتفاق عليها ، ذلك ان هذه الاطراف لا تنطلق من قواعد تفكير واحدة ولا تركز على اساس علمي واقعي واحد في تحليل الامور للتوصل الى نتيجة واحدة هي بناء لبنان ببناء عصريا جديدا ، بعيدا عن الطائفية ومساوئها ومزالقها السياسية والاجتماعية، وبعيدا عن الاقليمية المفتتة لجسم الوطن الواحد والولاء القومي الواحد . فالجبهة الطائفية من جهة تقابلها جبهة طائفية من الجهة الاخرى ، وكل جبهة تسعى من خلال تقييمها الطائفي ومن زاوية رؤياها الخاصة ، لاعطاء صورة للبنان كما تراه ، فتخرج الصورة مهزوزة مشوشة بعيدة عن التحقيقة غير مطابقة للواقع ، ولا تكون بانثالي الصورة الحقيقية الواضحة للبنان الجديد ، لبنان الحضارة والتقدم والمستقبل ، ازاء هذه المغايرات والمفارقات في التفكير وتصرف الجهات الطائفية ، لا بد من ايجاد صيغة لبنانية واحدة عصرية مقبولة تحول دون التقسيم بجميع اشكاله وانواعه وتعددية مسمياته .

ثانيا - المنطلق الصحيح بداية الحل :

وهو ان يحمل اللبنانيون طوعا او اختيارا السى الانطلاق من تفكير لبناني صحيح موحد لا طائفي . عند ذلك يمكن الاتفاق على كل شيء ، على توحيد المؤسسات من جيش وثقافة تربوية وهوية قومية ، الخ . . . الى تنفيذ اتفاقية القاهرة وملحقاتها : وعلى كل ما يمكن ان يخدم لبنان والمصلحة العامة .

ثالثا - الطائفية علة العلل - وضرورة نبذها نهائيا :

ان الطائفية علة العلل في لبنان والسبب الرئيسي لجميع الازمات التي مرت عليه منذ عام ١٩٣٢ - تاريخ احتلال ابراهيم باشا سورية ولبنان - الى اليوم . فمنذ عام ١٥١٦ ، تاريخ ولادة الامارة المعنية - ولادة لبنان - وحتى عام ١٨٣٢ لم يعرف لبنان للطائفية وجودا، وعاش جميع اللبنانيين بسلام ووثام ومحبة ولكن بدخول جيوش ابراهيم باشا الى سورية ولبنان من جهة ، ونتيجة لصرايح النفوذ بين الدول الكبرى من جهة ثانية وتكالبها

على تمزيق جسم الرجل المريض - الامبراطورية العثمانية - فشت الطائفية بتحريض من السدول الكبرى للطوائف بعضها على الاخر ، وانتصار كل دولة من هذه الدول لطائفة معينة تشجعها وتدعمها بكل ما يساعد على اثار الفتنة واشاعة التباغض .

وبعد استقالة الامير بشير الشهابي الثاني ، اثير انهزام ابراهيم باشا ، ضعفت الامارة اللبنانية وتفجرت الاحقاد الطائفية ، واندلعت الحرب الاهلية الطائفية الاولى عام ١٨٤١ وفقد لبنان استقلاله الذاتي واصبح تابعا لولاية صيدا ، وبعد ذلك ، وفي عام ١٨٤٢ تم تقسيمه الى قائمقاميتين مارونية ودرزية ، فكان ذلك سببا لقيام حرب اهلية ثانية عام ١٨٤٥ وحرب اهلية ثالثة عام ١٨٦٠ وتلا تقسيم جبل لبنان تقزيمه واستمر ذلك ما بين عامي ١٨٦١ و ١٩٢٠ . وفي عام ١٩٢٠ اعيدت الى لبنان حدوده السابقة ، وفي عام ١٩٢٦ اصبح لبنان جمهورية تحنت الانتداب الفرنسي وسن له دستور ذو طابع طائفي ، وفي عام ١٩٤٣ تال لبنان استقلاله وتم وضع الميثاق غير المكتوب وللعبرة نقل مقطعا من بيان الحكومة الاستقلالية الاولى :

« . . ومن اسس الاصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة انطائنية والقضاء على مساوئها، فان هذه القاعدة تقيد التقدم الوطني من جهة وتشوه سمعة لبنان من جهة اخرى ، فضلا عن انها تسمم روح العلاقات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني، وقد شهدنا كيف ان الطائفية كانت في معظم الاحيان اداة لكفالة المنافع الخاصة ، كانت اداة لايهان الحياة الوطنية في لبنان ايهانا يستفيد منه الاغيار . ونحن واثقون انه متى غمر الشعب الشعور الوطني الذي يتزعزع في ظل الاستقلال ونظام الحكم الشعبي يقبل بطمانينة على الغاء النظام الطائفي المضعف للوطن .

« . . ان الساعة التي يمكن فيها الغاء الطائفية هي ساعة يقظة شاملة مباركة في تاريخ لبنان وسنسى لكي تكون هذه الساعة قريبة باذن الله ، ومن الطبيعي ان تحقيق ذلك يحتاج الى تمهيد واعداد في مختلف النواحي، وسنعمل جميعا بالتعاون تمهيدا واعدادا، وحتى لا تبقى

نفس ألا وتطمئن كل الاطمئنان الى تحقيق هذا الاصلاح القوي الخطير .

« وما يقال في القاعدة الطائفية يقال في القاعدة الاقليمية التي اذا اشتدت تجعل من الوطن الواحد اوطانا متعددة » .

واليوم، وبعد مضي اكثر من ثلث قرن على الاستقلال، تستعيد اذاننا نبرات رجالات الاستقلال الاول بشيء من تبيكت الضمير .

فماذا فعلنا خلال هذه الفترة لكي لا تكون الطائفية اداة لايهان الحياة الوطنية في لبنان ايهانا يستفيد منه الاغيار ؟ .

وماذا فعلنا لكي لا نجعل من القاعدة الاقليمية من الوطن الواحد اوطانا متعددة ؟ لم نعمل شيئا على الاطلاق بل بالعكس ، كرسنا الطائفية والاقليمية فسي الادارة والسياسة والاقتصاد والتربية . . وحتى الجيش ، ودبت الفوضى في البلاد واصبحت الزعامات تفاس ، ليس بالمواقف الوطنية ، بل بالقدرة على المزايدات الطائفية وخرق القانون ارضاء للانصار المحاسيب ، ولم يكن هناك ولاء للوطن او حرص على مصلحته العامة ، بل كان ابلاء للطائفة بدلا عن الوطن والحرص على المصالح الشخصية والخاصة بدلا عن المصلحة العامة .

. . وكانت النهاية المؤسفة المؤلمة التي وصلنا اليها .

رابعاً - انهاء الطائفية . . ضرورة وطنية :

ان اول عمل يجب القيام به هو الغاء الطائفية السياسية والادارية ومن اجل ذلك يجب ان ينطلسق المسؤولون السياسيون - النواب - من قاعدة واحدة ، اي يجب ان يكون النائب فعلا نائب كل لبنان وذلك لازالة القاعدة الاقليمية ، كما يجب ان يكون نائبا لكل الطوائف لازالة القاعدة الطائفية ، وبذلك تحول دون التقسيم ونسبي دولة عصرية صحيحة البنية . والوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك هي وضع قانون انتخاب يحقق هذا الامر وبمجرد اصدار مثل هذا القانون ، تتغير المواقف حالا دون لزوم الى اجراء انتخابات سريعة ، اذ يصبح انائب - تحسبا للمستقبل - يفكر كنائب لكل لبنان وكنائب لكل الطوائف والا تعرض للسقوط ، لان تقوقعه في منطقة معينة ومزايده الطائفية سيكونان وبالا عليه .

خامساً - الخطوط الكبرى لقانون الانتخاب الجديد :

يمكن التوصل الى هذا الهدف الوطني المنشود اذا ما اتبعنا المبادئ التالية في قانون الانتخاب الجديد :

- 1 - جعل لبنان دائرة انتخابية واحدة .
- 2 - تقييد الناخب بالاقتراع لمرشحين فقط - (محمدي ومسيحي) - (يمكن ان يكون المحمدي سنيا او شيعيا او درزيا ويمكن ان يكون المسيحي مارونيا او اورثوذكسيا او كاثوليكيا الخ . .)
- 3 - جعل الانتخاب اجباريا - ويعاقب الممتنع عن التصويت

دون عذر شرعي مقبول بعقوبات وغرامات يحددها القانون او المراسيم الاشتراعية الخاصة .

4 - لا يقيد الناخب بانتقاء المرشحين في اية منطقة .

5 - يفوز من كل طائفة المرشحون الذين ينالون اكثر الاصوات بالنسبة للمقاعد المخصصة لطائفتهم .

6 - على المرشح ان يعلن عند تقديم ترشيحه عن الجبهة التي سيشتمى اليها في حال فوزه (اليمين - المحافظون اوسط - المعتدلون - اليسار - التقدميون) الخ . .

7 - بعد انتهاء عمليات الانتخاب يجتمع نواب كل جبهة وينتخبون هيئة الجبهة ويقررون برنامجهم لمدة ولايتهم .

8 - يعين رئيس الجمهورية من الجبهة التي نالت اكثرية عددية من النواب ، رئيسا للحكومة ، وعلى هذا الرئيس المعين ان يشكل حكومته من جبهته اذا كانت تؤلف الاكثرية المطلقة او ان يستعين بجبهة اخرى اذا كانت لا تؤلف الاكثرية .

9 - لرئيس الجمهورية الحق في رفض التشكيلة المقدمة اليه ، وتعيين رئيس حكومة من جبهة اخرى اذا اقتضت مصلحة البلاد العليا ذلك .

ان هذه المبادئ - الخطوط الكبرى - من شأنها تأمين ما يلي :

ا - الغاء المزايدات الطائفية

ب - الغاء التصرف الاقليمي

ج - انهاء التسلط الانتخابي ، فلا يصبح نائبا الا الذي يتمتع بتأييد شعبي قوي من مختلف الفئات الطائفية .

د - تسهيل العمليات الانتخابية بالغاء التنقل من منطقة الى اخرى ، اذ ان الناخب يمكن ان يقترح في اي مكان في لبنان بواسطة بطاقة انتخابية لهذا الغرض .

هـ - الحد من المصاريف الانتخابية - والقضاء على الرشوة و - انتقاء النواب بالنسبة الى مواقفهم الوطنية وتحريرهم من المسيرات الرخيصة ارضاء لتناخبين فيحصر النواب جهودهم بواجباتهم الوطنية العامة .

ز - تعزيز النظام الحزبي ، اذ من الصعب على المرشح الفرد تنظيم انتخاباته في كل المناطق اللبنانية .

ح - التوصل بعد مدة من التدرج ، في حصر الاحزاب اللبنانية بجبهات ثلاث (يمين ، وسط ، يسار) فاذا صدر قانون انتخاب جديد انطلقا من الاسس المبدئية المذكورة ، وقبل اجراء الانتخابات اتجديدة سيرى اللبنانيون انهم سائرون لا محالة ، الى ارساء قواعد ومنطلقات في التفكير ورسم الهدف ويصبح الحوار السياسي - واي حوار اخر سهلا ويتم الاتفاق على جميع القضايا المصيرية التي تساهم بقوة في بناء لبنان الحضاري القوي بمؤسساته ، القوي بتطلعه لبناء انسان المستقبل .

العقيد فؤاد الخود

نائب المتن